

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وأمثلتها : فَلَا سَ فَرَسٌ كَتَفٌ عَضُدٌ حَبِيرٌ عِنْدَتٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرْدٌ دُئِلٌ
عَنْقٌ والمهمل منها فِعْلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسما ذَاتِ اللَّحْيِكِ) بكسر الحاء وضم الباء فقليل :
لم تثبت وقيل : أتبع الحاء للهاء من ذات والأصلُ (حَيْكُ) بضمين وقيل : على التداخل
في حرفي الكلمة إذ يقال : حَيْكُ - بضمين - وَحَيْكُ - بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمال فُعْلٍ أيضاً واجابوا على دُئِلٍ ورئمٍ بأنهما منقولان من الفعل واحتج
المثبتون بوعْلٍ لغة في الوَعْلِ وإنما أُهمل أو قلَّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول .
والرباعيُّ المجرّدُ مفتوح الأول والثالث كجَعْفَرٌ ومكسورهما كزَبْرَجٍ ومضمومهما
كدُمْلُجٍ ومكسور الأول مفتوح الثاني كفَطَاحِلٍ ومكسور الأول مفتوح الثالث كدِرْهَمٍ .
وزاد الاخفشُ والكُوفيون مضمومَ الأول مفتوح الثالث كجُذَبٍ والمختار أنه فرع من
مضمومها ولم يُسمِّع في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُذَبٍ وَطُحْلَابٍ وَجُرْشَعٍ ولم
يسمع في بُرُّثُنٍ وَبُرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إلا الضمُّ .

وللخماسي المجرّد أربعة أمثلتها : سَفَرٌ جَلَّ حَمَرٌ شُ قِرْطَاعِبٌ قُذَّ عَمِلٌ .
فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء الوضع فهو
مُفَرَّعٌ عنها إما بزيادة كمنْطَلَقٍ وَمُحَرِّجٍ أَوْ يَنْقُصُ أَصْلَ